

Distr.: General
7 March 2023
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون
البند 88 من جدول الأعمال
الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا - المهام المتبقية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها [279/73](#) ألف أن يجري مشاورات مع الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا وحكومة كمبوديا، من أجل الشروع في وضع إطار لإنجاز عمل الدوائر الاستثنائية، بما في ذلك فيما يتعلق بالخفض التدريجي للأنشطة، وتحديد أي مهام متبقية يلزم القيام بها بعد إنجاز الولاية. ولاحظت الجمعية في قرارها [263/74](#) الإجراءات التي اتخذها الأمين العام لوضع إطار من هذا القبيل وطلبت إليه أن يعجل بوضع الصيغة النهائية للإطار.

2 - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها [257/75](#) ألف أن يواصل المشاورات مع حكومة كمبوديا، مع إبقاء أصحاب المصلحة المعنيين على علم، بغية وضع الصيغة النهائية لإطار مقترح لإنجاز عمل الدوائر الاستثنائية، لكي تنظر فيه الجمعية، بما في ذلك ما يتعلق بخفض الأنشطة والمهام المتبقية التي تتطلب الأداء. وفي نفس القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إليها، في دورتها الخامسة والسبعين المستأنفة وبحلول 15 أيار/مايو 2021، عن تنفيذ ذلك القرار. وفي تقرير الأمين العام المؤرخ 19 آذار/مارس 2021 ([A/75/809](#))، قدم مشروع إضافة إلى الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية، الموقع في عام 2003، والذي سينظم المرحلة الانتقالية ومرحلة تصريف الأعمال المتبقية للدوائر الاستثنائية، وذلك لكي توافق عليه الجمعية. ووافقت الجمعية العامة في قرارها [257/75](#) بآء المؤرخ 7 تموز/يوليه 2021 على مشروع الإضافة؛ وحث الأمين العام وحكومة كمبوديا الملكية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة التي تسمح بدخول الإضافة حيز النفاذ في الوقت المحدد وعلى تنفيذها تنفيذا تاما بعد دخولها حيز النفاذ؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. ويقدم هذا التقرير تلبية لذلك الطلب.



3 - ويتناول هذا التقرير خمس نقاط رئيسية. ويقدم الفرع الثاني معلومات عن بدء نفاذ الإضافة. ويقدم الفرع الثالث موجزا للإجراءات القضائية للدوائر الاستثنائية. ويصف الفرع الرابع التدابير الانتقالية المتخذة تمشيا مع الإضافة. ويستعرض الفرع الخامس تنفيذ المهام المتبقية للدوائر الاستثنائية، ويقدم الفرع السادس لمحة عامة عن مختلف الخطوات اللوجستية والإدارية والقانونية التي اتخذت أو يجري اتخاذها لتنفيذ الإضافة.

ثانياً - بدء نفاذ الإضافة

4 - وافقت الجمعية العامة في 7 تموز/يوليه 2021، على النحو المشار إليه أعلاه، على مشروع الإضافة إلى الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية، الموقع في عام 2003. ووقع على الإضافة كل من الأمم المتحدة في 11 آب/أغسطس 2021 وحكومة كمبوديا الملكية في 26 آب/أغسطس 2021.

5 - ووفقاً للمادة 6 من الإضافة، دخلت الإضافة حيز النفاذ في 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، أي في اليوم التالي لقيام كلا الطرفين بإخطار الآخر خطياً بأن الشروط القانونية لنفاذ الاتفاق قد استوفيت.

ثالثاً - الإجراءات القضائية

6 - أكملت الدوائر الاستثنائية إجراءاتها القضائية بموجب المادة 1 من الاتفاق في نهاية عام 2022، وانتقلت إلى المرحلة المتبقية من عملها اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2023. ويرد أدناه موجز لنتائج القضايا المعروضة على الدوائر.

ألف - القضية 001: كاينغ غيك إيف، المعروف أيضاً باسم "دوتش"

7 - كانت القضية 001، المرفوعة ضد كاينغ غيك إيف، المعروف أيضاً باسم "دوتش"، أولى القضايا التي عرضت على الدوائر الاستثنائية. وكان المتهم الوحيد، كاينغ غيك إيف، الرئيس السابق لمركز الأمن التابع للخمير الحمر إس-21 في بنوم بنه. وفي 3 شباط/فبراير 2012، أصدرت دائرة المحكمة العليا قرارها بشأن الاستئنافات ضد قرار الدائرة الابتدائية الذي يقضي بالحكم على كاينغ غيك إيف بالسجن لمدة 35 سنة، حيث أبطلت ذلك الحكم وزادت مدة العقوبة إلى الحبس المؤبد. وأدين كاينغ غيك إيف بارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل في الاضطهاد، والإبادة (بما في ذلك القتل العمد)، والاسترقاق، والحبس، والتعذيب، وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية، وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949. وتوفي كاينغ غيك إيف في 2 أيلول/سبتمبر 2020 أثناء قضاء مدة عقوبته.

باء - القضية 002: نون تشيا، وإينغ ساري، وخيو سامفان وإينغ ثيريث

8 - في القضية رقم 002، وجه الاتهام إلى كل من الرئيس السابق للجمعية التمثيلية لشعب كمبوتشيا الديمقراطية ونائب أمين الحزب الشيوعي لكمبوتشيا، نون تشيا؛ والنائب السابق لرئيس الوزراء المكلف بالشؤون الخارجية لكمبوتشيا الديمقراطية، إينغ ساري؛ ورئيس الدولة السابق لكمبوتشيا الديمقراطية، خيو سامفان؛ والوزيرة السابقة للشؤون الاجتماعية في كمبوتشيا الديمقراطية، إينغ ثيريث، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 وجريمة الإبادة الجماعية ضد أقلية التشم

والأقلية الفيتنامية. وتوفي إينغ ساري في 14 آذار/مارس 2013 وإينغ ثيريت في 22 آب/أغسطس 2015، وأنهيت الدعاوى المرفوعة ضدّهما.

9 - وجرى تقسيم القضية 002 إلى محاكمتين، نظرا لتعقيدها وحجمها. وقد ركزت المحاكمة الأولى، وهي القضية 01/002، على مزاعم متعلقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية متصلة بالترحيل القسري للسكان من بنوم بنه وفي وقت لاحق من مناطق أخرى وبمزاعم متعلقة بإعدام جنود سابقين من جنود جمهورية الخمير في تول بو شري. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أصدرت دائرة المحكمة العليا حكمها بشأن الطعون، مؤكدة أحكام الإدانة المتعلقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وهي القتل والاضطهاد لأسباب سياسية وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية، ومؤيدة حكم السجن المؤبد الذي صدر بحق كل من المتهمين نون تشيا وخبو سامفان.

10 - وركزت المحاكمة الثانية، وهي القضية 02/002، على اتهامات إضافية موجّهة إلى نون تشيا وخبو سامفان تتعلق بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد أقلية التشام والأقلية الفيتنامية، والزواج القسري والاعتصاب، ومعاملة البوذيين واستهداف مسؤولين سابقين في جمهورية الخمير، وبمزاعم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات خطيرة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 في أربعة مراكز أمنية وثلاثة مواقع عمل وفي مجموعة من تعاونيات العمل. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في القضية 02/002 مشفوعا بموجز للاستنتاجات التي توصلت إليها، وأصدرت حكمها المعلن في 28 آذار/مارس 2019. وتضمن الحكم إدانة كلٍّ من المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 والإبادة الجماعية ضد المجموعة الإثنية والقومية والعرقية الفيتنامية، في حين تضمن إدانة نون تشيا بالإبادة الجماعية ضد جماعة التشام الإثنية والدينية. وحُكم على كلا المتهمين بالسجن المؤبد. وبعد وفاة نون تشيا في 4 آب/أغسطس 2019، أنهت دائرة المحكمة العليا دعوى الاستئناف المرفوعة ضده وأكدت لاحقاً أنه لا يمكن اتخاذ أي إجراءات أخرى في القضية المرفوعة ضده. وفي 22 أيلول/سبتمبر 2022، أصدرت دائرة المحكمة العليا حكمها بشأن الطعون في القضية 02/002 ضد خبو سامفان مشفوعا بموجز للاستنتاجات التي توصلت إليها، وأصدرت حكمها الخطي كاملا فيما بعد، في 23 كانون الأول/ديسمبر 2022. وأيدت دائرة المحكمة العليا جميع الاستنتاجات والإدانات التي توصلت إليها الدائرة الابتدائية، بما في ذلك فيما يخص الإبادة الجماعية، باستثناء جريمتي قتل (جريمتان ضد الإنسانية) ارتكبتا في مركز بنوم كراول الأمني، والاضطهاد لأسباب سياسية (جريمة ضد الإنسانية) المرتكب ضد "الناس الجدد" في موقع بناء سد 1 كانون الثاني/يناير. ومن الجدير بالذكر أن دائرة المحكمة العليا أصدرت إدانة إضافية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بسبب سلوك وصف بأنه زواج قسري واتصال جنسي قسري فيما يتعلق بالضحايا الذكور الذين أُجبروا على ارتكاب مثل هذه الأفعال. وكانت عقوبة السجن المؤبد المفروضة على خبو سامفان في القضيتين 01/002 و 02/002 هي العقوبة القصوى التي يسمح بها القانون. وأدى صدور الحكم الخطي الكامل في القضية 02/002 إلى إغلاق تلك القضية.

جيم - القضيتان 003 و 004: مياس موث، وإيم تشايم، وآو آن، وبيم تيث

11 - في القضية 003، وُجّهت اتهامات إلى القائد السابق للفرقة 164، مياس موث، من قبل قاضي التحقيق المشارك الدولي في آذار/مارس 2015، ووجهت إليه اتهامات أخرى في كانون الأول/ديسمبر 2015. وفي القضية 004، وجه قاضي التحقيق المشارك الدولي في آذار/مارس 2015 اتهامات رسمياً إلى

الأمين السابق لمقاطعة برياً نت برياً وعضو لجنة القطاع 5، إيم تشايم، والأمين السابق للقطاع 41، أو آن. وأعلن عن اتهامات أخرى ضد أو آن في آذار/مارس 2016. أما الأمين السابق للقطاعات 1 و 3 و 4 و 13، بيم تيث، وهو آخر المشتبه فيهم في القضية 004، فقد وُجّهت إليه اتهامات من قِبَل قاضي التحقيق المشارك الدولي في كانون الأول/ديسمبر 2015. وقُسمت القضية 004 إلى ثلاث قضايا، أي قضية واحدة لكل متهم، من أجل ضمان حق الأشخاص المتهمين في إبلاغهم بالقرار المتعلق بالتهم الموجهة إليهم دون تأخير لا مسوّغ له.

12 - وفي 10 تموز/يوليه 2017، أصدر قاضيا التحقيق المشاركون أمراً معللاً بإغلاق التحقيق يتضمن رد الدعوى 01/004 المرفوعة ضد إيم تشايم لعدم خضوع المتهمه للاختصاص الشخصي للدوائر الاستثنائية. وقدم المدعي العام المشارك الدولي طعناً في أمر رد الدعوى. وفي 28 حزيران/يونيه 2018، رفضت الدائرة التمهيدية الطعن، وأكدت قرار رد الدعوى الصادر عن قاضي التحقيق المشاركين، لتختتم بذلك الإجراءات القضائية المتعلقة بإيم تشايم.

13 - وفي القضايا 003 و 004 و 02/004، أصدر قاضيا التحقيق المشاركون أوامر منفصلة بإغلاق التحقيق في القضايا. وبينما وُجّه قاضي التحقيق المشارك الدولي لائحة اتهامات ضد المتهمين الثلاثة (مياس موث وبيم تيث بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم محلية؛ وأو آن بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم محلية)، ردّ قاضي التحقيق المشارك الوطني القضايا الثلاث لانعدام الاختصاص الشخصي. وقُدمت مذكرات طعون ضد أوامر الإغلاق في القضايا الثلاث جميعها.

14 - وفي 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، أصدرت الدائرة التمهيدية اعتباراتها بشأن الطعون ضد أمري الإغلاق في القضية 02/004 ضد أو آن، حيث أعلنت بالإجماع أن إصدار قاضي التحقيق المشاركين لأمري الإغلاق المتضاربين كان غير قانوني وأن الدائرة لم تجمع تصويتاً إيجابياً من أربعة قضاة على الأقل من أجل اتخاذ قرار بشأن الأسس الموضوعية بناء على أساس منطقي مشترك. وعلى إثر تقديم مذكرات من الأطراف، أنهت دائرة المحكمة العليا القضية ضد أو آن في 10 آب/أغسطس 2020، حيث ذهبت إلى أن الاستنتاج الذي توصلت إليه بالإجماع الدائرة التمهيدية يعني عدم صحة كلا أمري الإغلاق. وقام قاضيا التحقيق المشاركون بختم وحفظ ملف القضية في 14 آب/أغسطس 2020، واختتمت بذلك الإجراءات القضائية في القضية 02/004.

15 - وفيما يتعلق بالقضية 003 ضد مياس موث، ففي 7 نيسان/أبريل 2021، أصدرت الدائرة التمهيدية اعتباراتها بشأن الطعون في أمري الإغلاق، وأعلنت فيها بالإجماع أن إصدار قاضي التحقيق المشاركين لأمري الإغلاق المتضاربين كان غير قانوني، وأنه لم تتوافر في الدائرة الأغلبية المطلوبة للتوصل إلى اتخاذ قرار بشأن الأسس الموضوعية بناء على أساس منطقي مشترك، وهو أربعة أصوات مؤيدة. وعلى إثر تقديم مذكرات من الأطراف، قررت دائرة المحكمة العليا في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 إنهاء القضية 003 في غياب لائحة اتهام نهائية وقابلة للإنفاذ. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2021، قام قاضيا التحقيق المشاركون بختم وحفظ القضية 003، واختتمت بذلك الإجراءات القضائية في القضية.

16 - وفيما يتعلق بالقضية 004 ضد بيم تيث، ففي 17 أيلول/سبتمبر 2021، أصدرت الدائرة التمهيدية اعتباراتها بشأن الطعون في أمري الإغلاق، وأعلنت فيها بالإجماع أن إصدار قاضي التحقيق المشاركين

لأمري الإغلاق المتضاربين كان غير قانوني، وأنه لم تتوافر في الدائرة الأغلبية المطلوبة للتوصل إلى اتخاذ قرار بشأن الأسس الموضوعية بناء على أساس منطقي مشترك، وهو أربعة أصوات مؤيدة. وعلى إثر تقديم مذكرات من الأطراف، قررت دائرة المحكمة العليا في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إنهاء الدعوى في غياب لائحة اتهام نهائية وقابلة للإنفاذ. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2021، قام قاضيا التحقيق المشاركان بختم وحفظ القضية 004، واختتمت بذلك الإجراءات القضائية في القضية.

رابعاً - تدابير انتقالية

17 - وفقاً للمادة 1 من الإضافة، وبعد الانتهاء من الدعوى المقامة في القضية 004 في 29 كانون الأول/ديسمبر 2021، ألغيت مناصب جميع قضاة الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية ومكتب قاضي التحقيق من مناصب الدوائر الاستثنائية. ومنذ إلغاء مناصبهم، يعمل هؤلاء القضاة عن بعد ويتقاضون أجورهم على أساس تناسبي، حسب الاقتضاء.

18 - واتخذت خطوات موازية لمواصلة مواءمة الاحتياجات من الموظفين مع الاحتياجات التشغيلية المخفضة في جميع الدوائر الاستثنائية، بما في ذلك جميع الدوائر، ومكتب قاضي التحقيق، ومكتب المدعين العامين، ومكتب الشؤون الإدارية، مما أدى إلى تخفيض عدد الموظفين في جميع المكاتب تشبهاً مع عبء العمل القضائي في أي وقت من الأوقات.

19 - وتحسباً لبدء مرحلة تصريف الأعمال المتبقية، دخلت الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية في مناقشات بشأن نقل الدوائر الاستثنائية إلى مبانٍ جديدة تتفق مع المهام المتبقية التي خفضت إلى حد كبير، فضلاً عن مناقشات بشأن مسألة التتبعات المحتملة فيما يتعلق بالاتفاقات التكميلية المتصلة بتوفير الخدمات العامة والمرافق والمسائل الأمنية، تشبهاً مع الإضافة. وفي آذار/مارس 2022، أُجري تقييم للمرافق وتقييم أمني للمباني الجديدة المحتملة. وفي تموز/يوليه 2022، زار أعضاء مجموعة المانحين الرئيسيين وممثل عن مكتب الشؤون القانونية الدوائر الاستثنائية للمشاركة في مناقشات بشأن مرحلة تصريف الأعمال المتبقية للدوائر وكذلك للاطلاع على المباني التي اقترحتها الحكومة. وفي آب/أغسطس 2022، وافقت الأمم المتحدة على قبول المباني التي عرضتها حكومة كمبوديا الملكية وجرى العمل على ضمان أن تفي المباني الجديدة بالاحتياجات في إطار مرحلة تصريف الأعمال المتبقية للدوائر الاستثنائية، بما في ذلك ما يتعلق بمستودع المحفوظات الخاص بها.

20 - وتقع المباني المخصصة لتصريف الأعمال المتبقية في وسط بنوم بنه. ومقارنة بموقع المباني السابقة، يتيح هذا الموقع المركزي تيسير وصول الجمهور على نطاق أوسع إلى الدوائر الاستثنائية، حيث يمكن البحث في محفوظاتها وإجراء التحريات. وستكون المباني المخصصة لتصريف الأعمال المتبقية بمثابة قاعدة بارزة لنشر المعلومات على الجمهور فيما يتعلق بالدوائر والاضطلاع بأعمال التوعية. وبالإضافة إلى ذلك، تشترك الدوائر في الموقع مع مركز التوثيق القانوني لكمبوديا، الذي يعمل كمستودع لمجموعة محفوظات الدوائر الاستثنائية في البلد.

خامسا - تنفيذ المهام المتبقية

- 21 - وفقا للفقرة 1 من المادة 2 من الإضافة، بدأت الدوائر الاستثنائية مهامها المتبقية اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023، عقب إصدار دائرة المحكمة العليا للحكم الخطي الكامل في القضية 02/002.
- 22 - وعلى النحو المبين في الإضافة، ستؤدي الدوائر الاستثنائية خلال مرحلة تصريف الأعمال المتبقية المهام الأساسية المتبقية التالية: استعراض الطلبات والاضطلاع بالإجراءات المتعلقة بمراجعة الأحكام النهائية؛ وتوفير الحماية للضحايا والشهود؛ وفرض عقوبات على أي تدخل متعمد في إقامة العدل أو تقديم شهادة زور أو إحالته إلى السلطات المختصة؛ والإشراف على تنفيذ الأحكام وكذلك مراقبة معاملة السجناء المدانين؛ وتعهد وحفظ وإدارة محفوظاتها، بما في ذلك رفع السرية عن الوثائق والمواد؛ والاستجابة لطلبات الحصول على الوثائق؛ ونشر معلومات على الجمهور فيما يتعلق بالدوائر؛ ورصد إنفاذ التعويضات الممنوحة للمدعين بالحق المدني، حسب الاقتضاء.
- 23 - وبموجب الإضافة، فإن الفترة الأولية لأداء المهام المتبقية هي ثلاث سنوات. وانفتحت الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية على أن تستعرضا لاحقا التقدم المحرز في أداء المهام المتبقية وأن تقررا بعد ذلك ما إذا كانت الدوائر الاستثنائية ستواصل أداء تلك المهام، أو جزء منها، ومدة القيام بذلك، بعد تلك الفترة الأولية.
- 24 - وفي 30 كانون الثاني/يناير 2023، نقل الشخص المدان، خيو سامفان، إلى سجن مقاطعة كاندال تحت حراسة السلطات الوطنية وفقا للنظام الداخلي للدوائر الاستثنائية. وستشرف الدوائر الاستثنائية، في إطار أداء مهامها المتبقية، على تنفيذ الحكم بالسجن المؤبد الصادر بحق خيو سامفان، وسترصد معاملته.
- 25 - وبعد إصدار الحكم الخطي الكامل في القضية 02/002، سيقوم ممثلو الدفاع والمدعين بالحق المدني بإبلاغ موكلهم بنتائج القضية. وبدأ المحامون المشاركون الرئيسيون الممثلون للمدعين بالحق المدني ومحامو المدعين بالحق المدني وقسم دعم الضحايا في الاتصال بـ 3 869 من المدعين بالحق المدني المعترف بهم قضائيا أو بخلفائهم القانونيين لإبلاغهم بدعاوهم المدنية الفردية أمام الدوائر الاستثنائية. ويجري أيضا الاتصال بالضحايا الذين لم تكمل ادعاءاتهم بالنجاح، مثل الادعاءات المتصلة بالقضيتين 003 و 004، كجزء من مبادرات نشر المعلومات الأوسع نطاقا خلال فترة أداء المهام المتبقية. وسيستمر هذا العمل طيلة عام 2023.
- 26 - وخلال الربع الأول من عام 2023، ستكمل دائرة المحكمة العليا استعراضها لوثائق ملفات القضايا لرفع السرية عنها وفقا للتوجيهات العملية، وهي خطوة أساسية في ضمان وصول الجمهور إلى محفوظات الدوائر الاستثنائية على أوسع نطاق ممكن. وعند الانتهاء من هذا الاستعراض، قد تستمر الأطراف في تقديم طلبات مخصصة لرفع السرية طوال فترة تصريف الأعمال المتبقية. وتواصل وحدة دعم الشهود والخبراء رصد جميع التدابير الوقائية التي تأمر بها الدوائر، وتشارك في مبادرات الإخطار والإعلام المبينة في الفقرة 25 أعلاه.
- 27 - وتركز وحدة السجلات والمحفوظات حاليا على حفظ وثائق ملفات القضايا بصورة دائمة تمشيا مع المعايير الدولية، فضلا عن إنشاء مستودع دائم لمحفوظات الدوائر الاستثنائية وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة. وسيتم تجهيز مركز للموارد، سيكون بمثابة نقطة وصول الجمهور إلى الدوائر الاستثنائية، بما في ذلك محفوظاتها، وسيجري افتتاحه في عام 2023 في المباني المخصصة لتصريف الأعمال

المتبقية. وسيتولى موظفو وحدة السجلات والمحفوظات إدارة هذا المركز، بالتعاون مع الشركاء المحليين، وسيتيح المركز الوصول في الموقع إلى المحفوظات العامة للدوائر، فضلاً عن المجموعات والموارد مثل النصوص القانونية وقواعد البيانات والدورات التدريبية التي تنظم بالحضور الشخصي والمشاورات مع الموظفين المتخصصين بشأن الوصول إلى هذه المواد. وسيبدأ العمل أيضاً في إعداد موقع شبكي جديد لاستضافة معلومات عن الدوائر بشكل دائم يتيح الوصول إلى جميع الوثائق العامة التي أعدت خلال 16 عاماً من العمل القضائي في شكل سهل الاستعمال باللغات الرسمية الثلاث للدوائر.

28 - وعملاً بالمادة 3 من الإضافة، يتعين أن تتلقى كل من الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية مجموعة كاملة من المحفوظات العامة للدوائر الاستثنائية عند الانتهاء من الإجراءات بموجب المادة 1 من الاتفاق. والمناقشات جارية بين الأمم المتحدة والدوائر بشأن كيفية تنظيم نقل تلك المحفوظات إلى الأمم المتحدة بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة.

29 - وسترکز أنشطة النشر في عام 2023 على العمل الأساسي للدوائر الاستثنائية باعتبارها مؤسسة قضائية، وعلى الضحايا والتوعية. وسُرتب الأنشطة طوال فترة أداء المهام المتبقية، وستشمل (أ) إعداد ونشر أدلة وقائعية عن إنشاء الدوائر وعملياتها ونواتجها غير القضائية وعن المصطلحات القانونية لتعزيز فهم عامة السكان للمفردات المستخدمة في الوثائق القضائية؛ (ب) وإعداد مواد إعلامية بغرض تعميمها على الضحايا؛ (ج) ونشر الأقوال التي يدلي بها فرادى الضحايا في المحكمة؛ (د) واتخاذ ترتيبات بالتعاون مع الشركاء المحليين لمشاركة سكان الأرياف في الجولات الدراسية للدوائر الاستثنائية ومتحف تول سلينغ و "ميادين القتل" في تشويونغ إيك؛ (هـ) ومواصلة الحوار الجاري مع منظمات الضحايا بشأن التعاون فيما يخص مبادرات تصريف الأعمال المتبقية؛ (و) وإنتاج مواد سمعية بصرية تنشر من خلال المنصات الرقمية لتصل إلى السكان الأصغر سناً والسكان المقيمين خارج بنوم بنه؛ (ز) وإقامة معارض متنقلة لنشر المعلومات عن الدوائر، يمكن الوصول إليها على الإنترنت وعرضها خارج بنوم بنه من خلال المنظمات الشريكة.

سادسا - الخطوات اللوجستية والإدارية والقانونية المتخذة لتنفيذ الإضافة

30 - عملاً بالفقرة 5 من المادة 2 من الإضافة، وباستثناء قضاة دائرة المحكمة العليا، يعمل جميع القضاة والمدعين العامين المشاركين ومحامي الدفاع والمحامين المشاركين الرئيسيين الممثلين للمدعين بالحق المدني عن بُعد إلا عندما تقتضي مهامهم حضورهم شخصياً في الدوائر الاستثنائية ويتفاوضون أجورهم على أساس تناسبي عندما يطلب إليهم أداء المهام المتبقية.

31 - وأصدر الأمين العام أحكاماً وشروطاً جديدة لخدمة القضاة الدوليين والمدعين العامين المشاركين الدوليين لفترة تصريف الأعمال المتبقية لكي تعكس الأحكام الواردة في الفقرة 5 من المادة 2 من الإضافة.

32 - وتمشياً مع تقليص مهام وعمليات الدوائر الاستثنائية، نُحِت جداول ملاك الموظفين لضمان ألا يُحتفظ إلا بالموظفين الضروريين لأداء المهام المتوخاة في أي وقت من الأوقات. وبالنسبة لعام 2023، هناك 11 وظيفة متبقية في العنصر الدولي للدوائر و 30 وظيفة في العنصر الوطني، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 132 موظفاً منذ عام 2022. ومن المتوخى أن تكون هناك حاجة إلى ملاك وظيفي مماثل لملاك عام 2023 في عامي 2024 و 2025.

33 - وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2022، نُقلت الدوائر الاستثنائية إلى المباني المخصصة لتصريف الأعمال المتبقية، التي قدمتها حكومة كمبوديا الملكية، بعد تسليم المجمع القضائي السابق إلى السلطات الوطنية. وينقل الشخص المدان خيو سامفان إلى سجن مقاطعة كاندال، أعيد مرفق الاحتجاز التابع للدوائر إلى السلطات الوطنية. واعتباراً من 1 شباط/فبراير 2023، لم تعد الدوائر الاستثنائية تُشغل أي جزء من مبانيها السابقة. ويجري العمل على جعل المباني المخصصة لتصريف الأعمال المتبقية مناسبة لإنشاء مستودع المحفوظات ومركز الموارد العامة، بما في ذلك إجراء تغييرات هيكلية لدعم تلبية احتياجات الهيكل الأساسية للمحفوظات من الوزن والمناخ المداري.

34 - وتواصل الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية إجراء مفاوضات بشأن تنقيح اتفاقين تكمليين يتعلقان بتوفير الخدمات العامة والمرافق والمسائل الأمنية تمشياً مع الإضافة. ومن المتوقع الانتهاء من هذه التنقيحات في النصف الأول من عام 2023.